

السياسات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

التصدي للظروف المعيشية السيئة لتحسين الصحة في المخيمات الفلسطينية في لبنان

وفقاً لبحث أجرته الجامعة الأميركية في بيروت، تفتقر البيئة المعيشية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيم برج البراجنة في بيروت إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية اللازمة للحفاظ على صحة سكان المجتمع المحلي.

أنشأت الرابطة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر مخيم برج البراجنة في سنة ١٩٤٨، وهو من أكبر وأقدم مخيمات اللاجئين في لبنان. ووفقاً للمعايير الإنسانية، يعتبر المخيم مزدحماً بالسكان إذ يسكنه أكثر من ٢٠,٠٠٠ لاجئ. ونظراً لسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان ونظراً للمراقبة المفروضة على دخول مواد البناء إلى المخيمات، فإن هياكل العديد من المباني ضعيفة وعشوائية. يعاني السكان الفلسطينيون واللبنانيون في المخيم أيضاً من نقص في توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء. وتصنف الأونروا أكثر من ١,٩٠٠ شخص كحالات مستعصية خاصة - إذ يفتقرون إلى "التسهيلات الطبية والاجتماعية الأساسية. ويعيشون على حصص غذائية وليس لهم معيل رئيسي في المنزل" (الأونروا، ٢٠٠٩).

النقاط الأساسية

- يجب على المعنيين والجهات الفاعلة في المخيم التحرك فوراً لمعالجة مشكلة السكن غير اللائق وسوء الظروف الاجتماعية والإقتصادية في المخيمات.
- يجب على صناع القرار وضع حلول شاملة تستهدف التعليم والظروف المعيشية لتحسين صحة سكان مخيم برج البراجنة.
- يجب رفع جميع القيود الهيكلية والقانونية ومنها: قانون العمل وقانون التملك.

إن سكان المخيم هم من بين السكان الأكثر فقراً في لبنان ولا يملكون سوى موارد قليلة أخرى لتحسين أوضاعهم المعيشية (Tiltnes, ٢٠٠٥). ويقع عائق سوء الحالة الاقتصادية في المخيم جزئياً على القيود القانونية المفروضة على اللاجئين في لبنان. ورغم أن الفلسطينيين قادرين على تأدية الأعمال اليدوية والزراعية في فترات متقطعة، إلا أن القانون يطالبهم بالحصول على إجازة عمل للمهن الإحترافية. ولا يتم الحصول عليها سوى بمرسوم وزاري. وعلى الرغم من الحالة المعيشية السيئة والبطالة المتفشية والاضطرابات السياسية المستمرة، فإن المجتمع المحلي في مخيم برج البراجنة المتضمن ٣٥٤٨ أسرة، لا يزال متماسكاً وموحداً.

تصميم الدراسة والعينة

قامت كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت بإجراء مسح صحي للمناطق الحضرية عام ٢٠٠٢ في مخيم برج البراجنة، وقد تم جمع بيانات عينية مكونة من ٨٦٠ أسرة على مرحلتين. تضمنت البيانات معلومات عن ظروف السكن والبنية التحتية والخدمات البيئية في المخيم، والتاريخ الاجتماعي والديموغرافي والتاريخ الصحي لـ ٣٩٢٤ فرداً من أفراد الأسرة من جميع الفئات العمرية.

النتائج الرئيسية

- أظهرت المؤشرات الاقتصادية ان نحو ثلث أرباب الأسر عاطلين عن العمل؛ وأن ثلث أولئك الذين يعملون هم في المهن الحرفية. في حين أن ٤٠٪ يحصلون على راتب شهري يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (٢٠٠ دولار).



د. ريمار حبيب

رسمار حبيب أستاذة مشاركة في دائرة الصحة البيئية في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (فارس) التابع للجامعة الأميركية في بيروت، هو معهد بحثي تأسس في سنة ٢٠٠٦، بهدف رعاية واستثمار الأبحاث المتعلقة بالسياسات العامة للباحثين والأكاديميين. وفي مطلعهم الأساندة والباحثين في الجامعة الأميركية في بيروت، وللمساهمة إيجابياً في الشؤون المتعلقة بصناعة القرار والعلاقات الدولية في العالم العربي.

ويسعى معهد عصام فارس ليكون مجالاً مديناً مفتوحاً، ديناميكياً ومحايلاً، تتلاقى وتمثل فيه جميع الأفكار والأجاءات الموجودة في المجتمع. وتتمثل أهداف المعهد بـ: (١) الرفع من مستوى النقاشات المتعلقة بالسياسات العامة وصناعة القرار في العالم العربي وفي الخارج؛ (٢) تحسين مساهمة العالم العربي في الشؤون الدولية؛ (٣) إثراء عملية التفاعل بين الباحثين والمسؤولين والفاعلين في المجتمع المدني في الشرق الأوسط وفي الخارج.

برنامج السياسات والحكم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط هو برنامج يشترك في إدارته كل من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، ومركز الأبحاث السلوكية التابعين للجامعة الأميركية في بيروت، ويهتم البرنامج بالأبحاث المتعلقة بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين. سواء الأبحاث الأكاديمية أو تلك المتعلقة بصناعة القرار، ويهدف البرنامج إلى توفير آلية مفتوحة وغير منحازة، للباحثين والمجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية، تمكن من التوصل لقراءة سليمة وتحليل دقيق لواقع المخيمات الفلسطينية في الشرق الأوسط. ومن وضع توصيات لصنّاع القرار بهذا الشأن.

رامي خوري
مدبر معهد عصام فارس
ساري حنفي
مدبر البرنامج البحثي
نارا محفوض
منسقة برامج

الخدمات البيئية في الغالب غير ملائمة. إذ أفاد أكثر من ٨٥٪ من الأسر عن مشاكل في نظام الصرف الصحي والتخلص من القمامة. في حين لا يحصل ثلثي الأسر على طاقة كهربائية كافية. وبما أن المخيمات تقع خارج نطاق سيطرة البلديات المحلية، فقد وقعت صيانة هذه الخدمات على عاتق اللجان الشعبية الفلسطينية التي لا تملك سوى القليل من الموارد اللازمة لتنفيذها بصورة منتظمة.

نوعية السكن عموماً غير مرضية. يتمتع حوالي ٥٠٪ من المنازل بإضاءة داخلية سيئة أو غير كافية، في حين تؤثر مشكلة سوء التهوية على ٨٠٪ من الأسر. ويعاني أكثر من ٦٠٪ من الأسر من آثار ارتفاع نسبة الرطوبة التي تؤدي إلى الشعور العام بعدم الارتياح. كما تشتكي معظم المنازل من انتشار الصراصير والفئران فيها. ويؤدي غياب أنظمة التدفئة المناسبة والأسلاك الكهربائية المكشوفة إلى تشكيل خطر على راحة وصحة سكان المخيم.

الحالة الصحية للأسر بصفة عامة. أفادت الدراسة أن حوالي ٧٠٪ من الأسر تعاني من تفشي الأمراض بين أفرادها. وأظهرت الأبحاث أن الغالبية العظمى من الأمراض تتعلق بالدورة الدموية (٢٢٪)، والجهاز العضلي والعظمي (١٩٪)، والجهاز التنفسي (١٥٪).

أظهر تحليل الظروف الصحية والسكنية وجود علاقة وثيقة بين الظروف السكنية والمعيشية وتفشي المرض بين أفراد الأسرة. كما أظهر تحليل النتائج الإحصائية ترابط كبير بين عدد مشاكل السكن والأمراض بين سكان المخيم؛ فالسكان الذين يعيشون في أسر تعاني من ٥ إلى ٧ مشاكل سكنية مرضون بنسبة ٥٠٪ أكثر مقارنة مع أولئك الذين يعيشون في أسر تعاني من ٤ مشاكل أو أقل. في حين أن السكان الذين يعيشون في أسر تعاني من ٨ إلى ١٥ مشكلة معرضون بمقدار الضعف للمرض مقارنة بالمعيار الأساسي.

يرتبط التعليم والصحة بعلاقة متبادلة قوية. إذ تأخذ هذه العلاقة شكل ترابط سلبي بين مستوى تعليم رب كل أسرة وعدد الأمراض التي تصيبها: فالأسر التي أنهى معيها مرحلة تعليمية متوسطة وما فوقها أقل احتمالاً أن تبليغ عن مرض. كذلك الأسر التي أنهى معيها مرحلة تعليمية بين الابتدائي والمتوسط تبليغ عن أمراض أقل من تلك التي لم يتعدى التعليم فيها المرحلة الابتدائية أو أقل.

الاستنتاجات والآثار المترتبة على السياسات

هناك إرتباط قوي بين ظروف السكن المزرية في برج البراجنة واعتلال الصحة بين السكان. إذ يرتفع معدل المرض التبليغ عنه مع زيادة عدد المشاكل السكنية التي تؤثر على المسكن. تشير هذه الدراسة إلى أن هناك مخاطر على رفاهة أولئك الذين يعيشون في برج البراجنة. وبما أنه لم تتخذ أية تدابير تصحيحية منذ إجراء الدراسة عام ٢٠٠٢، فمن غير المرجح أن ظروف السكن والمعيشة والصحة قد تحسنت.

إن واضعي السياسات في حاجة ماسة لمعالجة المأزق السياسي الذي أعاق التقدم وزاد من الفقر عند الكثير من اللاجئين الفلسطينيين. ولتحقيق هذا الأمر، لا بد من رفع القيود الهيكلية والمؤسسية: فإن تعديل العمل، ومواد البناء، والإسكان والأراضي وقوانين الملكية سيقطع شوطاً طويلاً في تحسين حالة الإسكان المادية والبنية التحتية في المخيم.

يجب على الحكومة اللبنانية والأونروا واللجنة الشعبية الفلسطينية في المخيم أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية ومسؤولي البيئة والصحة العامة لوضع خطة عمل للمخيم. تستطيع لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني أن تلعب دوراً في تحقيق هذه الجهود عبر التوسط بين مختلف الجهات المعنية. كما أن هذه العملية ستؤدي إلى وضع قائمة أولويات لتحسين الظروف البيئية التي ستعيد فوائد صحية على سكان المخيم. ■

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
٤٠٨ - مبنى ديانا تمري صباغ (DTS)
صندوق بريد ٢٣٦-١١، رياض الصلح
بيروت ١١٠٧٢٠٢٠، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ مقسم: ٤١٥٠
فاكس: ٩٦١-١-٧٣٧١٢٧

الموقع الإلكتروني لمعهد عصام فارس
www.aub.edu.lb/ifi/

الموقع الإلكتروني لمركز الأبحاث السلوكية
www.aub.edu.lb/fas/cbr

القناة الخاصة بالجامعة الأميركية في بيروت على الـ YouTube
www.youtube.com/AUBatLebanon

موقع الجامعة الأميركية في بيروت
www.aub.edu.lb

مزيد من القراءات:

Habib, R.R., Basma S., Yeretian J. "Harboring Illness: On the Association between disease and living conditions in a Palestinian refugee camp in Lebanon." *Fafo Report* 464 (2005).

Tiltne, A. "Falling Behind: A brief on the living conditions of Palestinian refugees living in Lebanon." *International Journal of Environmental Health Research* 16 (2006): 99-111.

UNRWA. "Profile of Bourj el-Barajneh Refugee camp." Web. 3 Mar. 2010.
<http://www.un.org/unrwa/refugees/lebanon/barajneh.html>.